

الأوامر والقرارات

رئاسة الحكومة

بمقتضى أمر عدد 140 لسنة 2024 مؤرخ في 8 مارس 2024.

تنهى تسمية السيد علي عميرة بصفة مكلف بأمورية بديوان رئيس الحكومة.

بمقتضى أمر عدد 141 لسنة 2024 مؤرخ في 8 مارس 2024.

تنهى مهام السيد لطفي الخالدي الكاتب العام للمحكمة الإدارية.

بمقتضى أمر عدد 142 لسنة 2024 مؤرخ في 8 مارس 2024.

تنهى مهام السيد علي عميرة المدير العام للجمعيات والأحزاب برئاسة الحكومة.

قائمة الأعران الذين ستتم ترقيتهم بالاختيار إلى رتبة مراقب رئيس للمصاريف العمومية بعنوان سنة 2023

- فتحي السعيداني
- نبيل العرقوبي
- البشير بوعزي
- سنية بيوض
- فؤاد السويسي
- منى بن ميلاد
- المنصف بوخشم
- إيمان العباسي
- تيجاني محمدي
- نسرين عيسى
- ضحى البولاهمي
- حنان الورتتاني
- مراد النصيري
- كريمة بن عثمان

رئاسة الجمهورية

أمر عدد 139 لسنة 2024 مؤرخ في 8 مارس 2024 يتعلق بتسمية أعضاء اللجنة الوطنية للصلح الجزائري ومقررها.

إن رئيس الجمهورية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالصلح الجزائري وتوظيف عائداته، كما تم تنقيحه بالقانون عدد 3 لسنة 2024 المؤرخ في 18 جانفي 2024.

يصدر الأمر الآتي نصه:

الفصل الأول - يسمى السيدات والسادة الآتي ذكرهم أعضاء باللجنة الوطنية للصلح الجزائري:

- السيدة مشكاة سلامة، قاض عدلي من الرتبة الثالثة، رئيسا،

- السيد محمد القلال، قاض إداري، نائبا أولا للرئيس،

- السيد سهيل شعور، قاض مالي، نائبا ثانيا للرئيس،

- السيد محمود شعيب، ممثلا عن الهيئة العليا للرقابة الإدارية

والمالية، عضوا،

- السيد لطفي حرزالي، ممثلا عن هيئة الرقابة العامة للمالية،

عضوا،

- السيدة سالمة قعلول، ممثلة عن وزارة أملاك الدولة

والشؤون العقارية، عضوا،

- السيدة سحر الزغدودي، ممثلة عن لجنة التحليل المالية

بالبنك المركزي التونسي، عضوا،

- السيد محمد علي قرار، ممثلا عن المكلف العام بنزاعات

الدولة، عضوا.

الفصل 2 - يسمّى السيد محمد الوسلاطي، مقررا للجنة

الوطنية للصلح الجزائري.

الفصل 3 - تحدد مدة أعمال اللجنة الوطنية للصلح الجزائري

بستة أشهر.

الفصل 4 - ينشر هذا الأمر بالرائد الرسمي للجمهورية

التونسية.

تونس في 8 مارس 2024.

رئيس الجمهورية

قيس سعيد